في اية صناعة اخرى ان لم تكن اعلاها جميعا . ونظرا لذلك فان من المعروف ان شركات النفط العاملة في بلادنا قد غطت بعد سنوات قليلة من بدء انتاجها جميع رؤوس الاموال الموظفة فيها ، ومن المؤكد ان بعض الشركات النفطية الكبرى في بلادنا قد غطت حتى الان رؤوس اموالها المستثمرة عدة مرات . وذلك يعني ان صناعة النفط هي من الصناعات التي تغذي نفسها بنفسها دون حاجة لرؤوس اموال خارجية جديدة . ومعدلات الارباح المرتفعة بشكل خارق للعادة التي حققتها الشركات النفطية العاملة في بلادنا اصبحت امرا معروفا وان كانت الاراء تختلف فقط في مدى هذا الارتفاع غير العادي . وحتى لو اخذنا هنا بالمعدلات التي اوردتها بعض المصادر الامريكية المقربة من الشركات او التي لا يمكن ان تتهم بمحاباة العرب او البلاد المنتجة لتبين لنا انها تفوق بكثير نسب الارباح المعتادة في اية صناعة اخرى . ويكفي كنموذج لذلك ان نذكر بأن احد المكاتب الاستشارية الامريكية (وهي مؤسسة آرثردي ليتل) قد بينت في تقرير لها اصبح مشهورا وكانت قد قدمته الى منظمة البلدان المصدرة للبترول (منظمة اوبيك) بأن معدل النسبة المئوية للارباح التي حققتها الشركات في مرحلة الانتاج على رأس المال الموظف بين عامي ١٩٥٦ الى ١٩٦٠ كان ، ٦٢٪ في العراق ، ١١٤٪ في قطر ، ٦١٪ في المملكة العربية السعودية (بينما كانت هذه النسبة في فنزويلا مثلا ٢٠ ٪ وفي صناعة النفط في اوروبا الغربية ٧،٢٪) . كما ان مجلة اويل آند غاز جورنال ، الامريكية المقربة من الشركات البترولية والمدافعة عن مصالحها ، قد اوردت في عددها المؤرخ في ٣ نوفمبر ١٩٦٩ جدولا يبين الارباح الصافية الناتجة عن الاموال الموظفة في صناعة النفط في البلاد المختلفة عام ١٩٦٨ فذكرت بان معدل الارباح الصافية كان ٦٤،٥٪ في الشرق الاوسط بينما كان هذا المعدل في امريكا اللاتينية ١٥،٢٪ وفي الشرق الاقصى ٦،٥٪ وفي كندا ٣،٩٪ .

ومن ناحية اخرى ، فان من المعروف ان عملية البحث والتنقيب عن البترول هي العملية التي تكتنفها المخاطر وتحتاج الى رؤوس اموال كبيرة ، ولكننا نعرف انه تم في بلادنا اكتشاف كميات ضخمة من الاحتياطي البترولي مما نستطيع معه ان نتوقف بضع سنوات عن القيام بالصرف على عمليات تنقيب جديدة حتى تتوفر لدينا رؤوس اموال فائضة لاجراء عمليات تنقيب جديدة . ولذا فان الاستثمارات ورؤوس الاموال التي ستلزمنا بعد التأميم مباشرة ستكون من اجل تسيير وادارة المرافق والمنشآت البترولية المؤممة ، وهي مرافق الانتاج وشبكات التجميع وخطوط الانابيب بين الحقل وميناء التصدير ومرافق الشحن والتحميل ، وهذه كلها مرافق ومنشآت موجودة اقامتها الشركات ونفقات تشغيلها محدودة ولن يلزمنا في الفترة التالية للتأميم انشاء اي من مثل هذه المرافق اذ هي تكفي لزيادة الانتاج زيادة معقولة لعدة سنوات بدون الحاجة الى توظيف أموال جديدة . ومما لا شك فيه انه سيلزمنا فيما بعد القيام بعمليات استكشاف جديدة لتعويض الاحتياطي المستنفد واقامة مرافق انتاج جديدة لتلبية التوسع في الانتاج ولكن ذلك لن يكون محتما في الحال او في المدى القصير وانما سيكون في المدى الطويل وبعد اجتياز المرحلة الحرجة على الاقل ، ويمكن تأمين الاموال اللازمة لذلك حينذاك من الارباح المتأتية من بيع النفط .

ويجب ان لا ننسى بالاضافة الى ما تقدم ، ان لدى معظم البلدان العربية المنتجة ارصدة مالية كبيرة مودعة في مصارف اجنبية ، ولذا فان من الممكن والواجب كذلك ان نوجه هذه الارصدة لتلبية حاجات الاستثمار في الصناعة النفطية المؤممة فنحقق ، بالاضافة الى تلبية اعتبارات الواجب الوطني ، معدلات من الارباح تتمشى مع المعدلات التي تحققها الشركات الاجنبية والتي اوردنا فيما سبق نماذج منها ، تفوق بكثير نسبة الفوائد المتواضعة التي نحصل عليها في الوقت الحاضر .